



«الأسماك» لا تزال في مرحلة الأبحاث....!

اللاذقية - عبيد سمير محمود

أكد مدير الهيئة العامة للثروة السمكية المهندس محمد زين الدين بتصريح له «الوطن» أن الهيئة وضعت إستراتيجيتها البحثية العلمية لتطوير الثروة من خيرة الأساتذة بالجامعات السورية وهي مؤلفة من ٣٠ بحثاً ومن ثلاثة أمدية (قصير- متوسط- طويل الأجل)، مبيناً أن تنفيذ الخطة بدأ وفق التجارب التالية:

تجربة بحثية لإنتاج الأسماك البحرية بطاقة مقدارها يتراوح بين ١٠٠-١٢٥ طناً في العام، لتربية أسماك البراق والقجاج (سبياس- سبيريم) كما يتم تربية الأنواع المحلية كالجبوري والغريبة لكون المشروع في مرحلة التجريب والتدريب، والمقدر تسويق نواتج العملية في شهر تشرين الأول مؤكداً أن التجربة تسير وفق الخطة وجميع المؤشرات تدل على نجاحها.

على حين أكد زين الدين أن التجربة الثانية هي لإنتاج أسماك الترويت (أسماك المياه الباردة) التي توقف إنتاجها منذ عام ١٩٩٨ بسبب خروج نبع الزبداني من الإنتاج ليصار حالياً إلى إعادة إنتاج هذا النوع بنحو ٢-٣ أطنان، مشيراً إلى شروع الهيئة بإنتاج البيضة الملقحة والاستغناء عن استيرادها ليصبح الإنتاج كاملاً بالعلم القادم ويتم طرحه للقطاع الخاص وإتاحة تربيته بالمزارع.

أما التجربة الثالثة فهي لإنتاج سمك المشط وتهدف لرفع الإنتاج من ٢ طن إلى ٢٠ طناً بالهكتار الواحد كما أكد مدير الهيئة.

ونذكر أن الهيئة العامة للثروة السمكية تم تغيير مهمتها الاقتصادية نتيجة عملية الإصلاح بمؤسسات الدولة لتصبح ذات طابع إداري بحثي إرشادي لتوحيد جهود العاملين بالثروة إضافة لجهات الإشراف مشيراً إلى أن أنواع الأسماك الموجودة فيها هي (أسماك المياه العذبة- الكارب بأنواعه المختلفة: عاشب، قضي، كارب عادي).

شهادة جامعية سورية بـ ٣٥٠ دولاراً فقط...!!

انتشار ظاهرة تزوير الشهادات الجامعية السورية في تركيا

محمد منار حميجو



كشفت مصادر متابعة ملف التعليم العالي أن حالات تزوير الشهادات السورية في بعض الدول المجاورة وخصوصاً في تركيا انتشرت بشكل واضح وأن الشهادة المزورة بلغ سعرها نحو ٣٥٠ دولاراً.

وأكدت المصادر أن معظم حالات البيع لهذه الشهادات تتم لغربيين سوريين في دول الخليج وعلى رأسها السعودية مبنية على المغفول السوري الذي لم يحصل على شهادة جامعية يسعى لشراء شهادة مزورة بهدف الحصول على الإقامة لزوجه باعتبار أن من شروط منح الإقامة لزوجات المغفولين حصولهم على شهادات جامعية مثل السعودية.

ولفتت المصادر إلى أن عدداً لا بأس به من السوريين اشتروا شهادات مزورة خاصة بالفروع الأدبية ماهرة بأختم الكلية الصادرة منها الشهادة ومن رئاسة الجامعة.

وقال عميد كلية الحقوق ماهر ملندي: إن وزارة التعليم العالي ترسل صور شهادات شبه يومية إلى الكلية للتأكد من صحتها مؤكداً أنه تم ضبط البعض منها.

وفي تصريح له «الوطن» أكد ملندي أنه في هذا العام سيقضي على تزوير الشهادات السورية باعتبار أنه تمت طباعة نموذج جديد للشهادات السورية وعليها اللصاقة الأمنية إضافة إلى أن الورق المستخدم يستحيل تزويره.

ضبطنا العديد منها مؤكداً أن جامعة دمشق بدأت هذا العام بتطبيق اللصاقة الأمنية التي أعلنت عنها منذ فترة ما سيقضي على حالات التزوير بشكل واضح.

ورأى ملندي أن من الطبيعي أن تظهر حالات تزوير للشهادات السورية في ظل الأزمة وهذا ما يحدث في مختلف أنحاء دول العالم وفي وقت الحروب لافتاً إلى أن تدني ترتيب الشهادة السورية عالمياً أمر مؤقت. وأضاف ملندي: إن الحرب على سورية ليست عسكرية فقط وليس لتدمير مقومات البلاد بل هي حرب على التعليم ولذلك فإنه من الطبيعي أن يكون هناك دول ضالعة في الأزمة تسهل عمل هذه العصابات للتشويه على الشهادة السورية والإساءة إليها مؤكداً أنها ما زالت قوية وأن الجامعات السورية عريقة ومتصلة في دول العالم ولاسيما جامعة دمشق.

عميد الطب له الوطن:

تزوير الشهادات كثر للإساءة للشهادة السورية

عميد الهندسة: لدينا سجلات

تعود لـ ٣٠ سنة لكشف التزوير

جامعة دمشق شكري بابا أن هناك الكثير من صور الشهادات ترد إلى الكلية للتأكد من صحتها من عدد من الدول منها بعض الدول الخليجية حتى من بريطانيا يرسلون الجامعة حول هذا الموضوع لافتاً إلى أن الهدف من تزوير الشهادة السورية الإساءة إلى سمعتها العريقة.

وقال بابا في تصريح له «الوطن» إن الكلية تحتوي على سجلات تعود إلى ٣٠ سنة وبالتالي فإنه من السهولة بمكان ضبط حالات التزوير مشيراً إلى أن المزور في حال ضبطه يحول إلى القضاء باعتبار أن جرم التزوير جريمة يعاقب عليها القانون.

ولفت بابا إلى دور وزارة التعليم العالي في مكافحة هذه الجريمة ولاسيما في ظل الأزمة معتبراً أن النموذج الجديد للشهادة السورية سيكون له دور بارز في القضاء على التزوير.

وأكد أستاذ كلية الحقوق بجامعة دمشق وعميد فرع درعا سابقاً أحمد الحراكي أن هناك مكاتب تعمل في هذا المجال وخصوصاً خارج سورية.

وفي تصريح له «الوطن» قال الحراكي لابد من المتابعة الحثيثة لضبط حالات التزوير والقضاء عليها باعتبار أن هذا الأمر يسيء بشكل من الأشكال إلى الشهادة السورية معتبراً أنه رغم كل محاولات التشويه عليها إلا أنها ما زالت مرغوبة ومطلوبة وهذا يدل على مكانة الجامعات السورية في العالم.

ترخيص وتنفيذ المنشآت الصناعية في درعا لم يتوقف

درعا-الوطن

تواصل ترخيص وتنفيذ المنشآت الصناعية والحرفية في محافظة درعا طوال الأحداث التي شهدتها وإن بوتائر أقل قياساً للسنوات التي سبقت الأزمة، وهي فعاليات نوعية تقدم إنتاجاً يسهم في تلبية احتياجات ومتطلبات السوق المحلية الأمر الذي يعكس إيجاباً على ترشيد الاستيراد وتالياً التقليل من القطع الأجنبي المطلوب لذلك، وفي هذا الإطار ذكر مدير صناعة درعا المهندس عبد الوحيد العوض أنه تم خلال الربع الثاني من العام الحالي ترخيص منشأتين حرفيتين واحدة تعمل في جرش العلف والثانية في صناعة المعجنات برأسمال قدره ١٥ مليون ليرة سورية وستوفران ٨ فرص عمل أما المنشآت الصناعية المرخصة على القانون ٢١ لعام ١٩٥٨ فبلغ عددها ٦ منشآت برأسمال ١٦٠ مليون ليرة سورية ستوفر ٥٨ فرصة عمل وهي تتنوع ما بين واحدة غذائية تعمل في صناعة الشيبس وأخرى نسجية تعمل في صناعة الألبسة الجاهزة وأربعة كيميائيات تعمل في تجديد البلاستيك وصناعة المنظفات وأكياس الورق والثنايلون، على حين بلغ عدد المنشآت المنفذة على القانون المذكور نفسه اثنتين واحدة هندسية لصناعة شواحن الموبايلات، والثانية لصناعة البلاستيك وتحويله إلى شبكات برأسمال وصل إلى ٢٠٥ ملايين ليرة وقرت ٢٣ فرصة عمل، وأشرف مدير الصناعة على أنه بذلك يصبح إجمالي عدد المنشآت الصناعية المنفذة خلال العام الجاري ٥ وفق القانون ٢١ منها ٣ غذائية وواحدة هندسية وأخرى كيميائية برأسمال ٢٥٥ ليرة وقرت ٥٧ فرصة عمل، أما المشروعات المرخصة فبلغت ١١ مشروعاً صناعياً تتوزع بين ٧ كيميائية و٣ غذائية وواحد نسجية برأسمال قدره ٢٧٢ مليون ليرة ستوفر ١٠٠ فرصة عمل.

أما المشروعات الحرفية المرخصة وفق القانون ٤٧ لعام ١٩٥٨ خلال الفترة نفسها من هذا العام فبلغت ٤ منشآت برأسمال ١٩,٨ مليون ستوفر ١٢ فرصة عمل، ولفت العوض إلى أن المديرية بالتعاون مع لجنة المحروقات برئاسة محافظ درعا قامت بتزويد المنشآت الصناعية والحرفية بمادتي الفول والمازوت، حيث بلغت الكميات التي تم تزويدها لتلك المنشآت لغاية النصف الأول من المازوت ١,٢ مليون لتر وأمل العوض في أن يحل الاستقرار والأمان في بلدنا قريباً بما يسهم في ازدياد النشاط الصناعي والحرفي في المحافظة وبمختلف المجالات.

إنجاز مجمع مدارس في دمشق القديمة

وفق الطراز المعماري القديم

عبد الله: نسبة الإنجاز خلال النصف الأول ٩١٪ من الخطة السنوية

محمود الصالح

بلغت نسبة إنجاز المشروعات في مديرية الخدمات الفنية في دمشق حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي أكثر من ٩١٪ في مجال الأبنية المدرسية من أصل خطة البناء المدرسي في مدينة دمشق البالغة ٢٢٥ مليون ليرة سورية. هذا ما أكد له «الوطن» المهندس سامر عبد الله مدير الخدمات الفنية بدمشق وأضاف: تقوم المديرية بإنجاز خطتها السنوية وهناك مشروعات تم إنجازها بالنسبة السابقة وهما مدرسة مشروع دمر ومجمع مدارس في دمشق القديمة وهذا المجمع يضم ثلاث مدارس كانت مهدمة بشكل كلي وبعد أن تم إنجاز الدراسات الفنية والمعمارية التي أخذت جهداً كبيراً لأنه تمت المحافظة على الطراز المعماري القديم لهذه المدارس واعتماد ذات التفاصيل والنقوش والأبواب ولم يتم إجراء أي تغيير في الطابع المعماري والفني في هذه المدارس وتضم هذه المدارس ٤٠ قاعة صفية، إضافة إلى غرف المدرسين وهذا المشروع حقيقة من المشاريع المميزة لأنه أخذ جهداً واهتماماً كبيرين للوصول إلى النتائج المطلوبة والمتوقعة في الحصول على بناء مدرسي حديث بطابع عمراني قديم. ونتيجة ذلك حصلنا على موقع فني وتعليمي متميز يضاف إلى كثر من الأبنية المدرسية في مدينة دمشق. وعن اعتمادات المديرية لهذا العام بين عبد الله أنها تصل إلى ٣٢٠ مليون ليرة وهناك التزامات للقطاع العام نتيجة تنفيذ أعمال بقيمة ١٥٠ مليون ليرة وعن المشروعات الأخرى أضاف: تم شراء أجهزة مديرية البيئة بدمشق بقيمة ٨ ملايين ليرة وكذلك تجري أعمال الصيانة في المركز الثقافي في كفر سوسة بقيمة ٥ ملايين ليرة سورية. وفي الجانب الصحي تقوم بإنجاز أعمال في مشفى ابن النفيس، جزء منها كهربائية والجزء الآخر صيانة في الخدمات وسكن الأطباء وشبكة الصرف الصحي الريسية.

ولا يتم التعاقد على مشروعات جديدة إلا إذا كانت ضرورية مثل مشروعات الصحة والمركز الصحية أما باقي المشروعات وبناء على تعليمات رئاسة مجلس الوزراء لا يتم التعاقد على مشروعات جديدة ويتم تنفيذ المشروعات القائمة قبل عامين فقط.

القطيطة - خالد خالد

أكد محافظ القطيطة أحمد الشيخ عبدالقادر أن واقع المحافظة صعب جداً حيث يتعرض المواطنون يومياً للفائف بجميع أنواعها والبرصاص المنقرض، إضافة إلى التهديد المستمر من العصابات الإرهابية المسلحة ورغم ذلك فإن أبناء القطيطة متشبثون بأرضهم وبيوتهم وهذا التشبث والصمود يأتیان من صفود الجيش العربي السوري والقوات الريفية.

ولفت المحافظ خلال اجتماع مجلس المحافظة في دورته العادية الرابعة إلى خصوصية القطيطة نتيجة توزع أبنائها على خمس محافظات، والأولوية لأرض المحافظة من دون إهمال لمواطني النازحين، مؤكداً أنه مؤتمن على خدمة أصغر مواطن وأيضاً وجد ولذلك وجه النائب وأعضاء المكتب التنفيذي والمديرين الخدميين زيارة تجمعات النازحين أسبوعياً للوقوف على واقعا وتقديم أفضل الخدمات والتواصل مع الجهات المعنية في المحافظات التي فيها أبناء القطيطة لحل الإشكالات والصعوبات التي تعوق تقديم الخدمات لهم.

وأوضح عبدالقادر أن الخصوصية التي تتميز بها القطيطة جعلها تحصل على العديد من الاستثناءات نتيجة المكانة التي تتمتع بها في قلب الرئيس والحكومة لدعم أبنائها والشعب بآرضهم، مشيراً إلى المعاناة التي تواجهه المعنيين خلال عرض وتنفيذ المشاريع الخدمية وإحجام المتعهدين والمقاولين من التقدم إليها وبذلك نخسرها ويتم تدويرها للستهة التالية وهذا ما حدث في مشاريع بمنطقة الكوم وغيرها.

وأكد محافظ القطيطة تجاوب وزارة الإدارة المحلية مع طلبات المحافظة حيث تمت الموافقة على منح إعانات مالية بقيمة ٥٠ مليوناً للوحدات الإدارية لتنفيذ مشاريع طرق وصرف صحي ونظافة، إضافة إلى تأمين مليونين لتعيين عمال نظافة حصراً وفي البلديات. وأشار عبدالقادر إلى الشكاوى الجوانل الخيرية وأخرها صباح

مليار ل.س خسائر البنى التحتية بالقطيطة

عبدالقادر يتساءل عن انحراف في عقوبة جمعية خيرية من فساد إلى أخطاء إدارية



وحضور لقاءات أعضاء المكتب التنفيذي الأسبوعية مع المواطنين، كما تسال أحمد السيد عن غياب أعضاء مجلس الشعب عن حضور جلسة مجلس المحافظة وخاصة أن هذه الجلسة هي الأولى بعد انتخابهم لحضورية مجلس الشعب، ليرد عليه رئيس المجلس بتأكيد دعوة لحضور الجلسة ولكن لم يحضروا (كالعادة)، كما تسال السيد عن أسباب تأخر الأهل في عودتهم للمناطق التي حرمها الجيش في سبينة ومفرق حجيبة والذابينة علما أن عدد العائلات نحو ٨٥٠٠ عائلة، من جانبه رشيد الضاهر تسال عن مبررات نقل امتحانات الدورة التكميلية لطلاب الثانوية العامة إلى

أسس، متفاجئاً ومتسائلاً عن مبررات انحراف العقوبة التي تالها الجمعية من الفساد إلى مخالفة إدارية، رغم أن الجمعية حاصلة على موافقة الجهات المعنية لدى إمامها فقد مع منظمة الصحة العالمية.

وذكر عبدالقادر أن الأضرار في البنى التحتية بالقطيطة بلغت ١,٢٥ مليار ليرة وخصوصاً (المياه- الصرف الصحي- الهاتف) خلال الأزمة، مشيراً إلى أن إلامسات حل غرفة التجارة والصناعة جاءت نتيجة بعض الأخطاء والتجاوزات في عمل الغرفة. ومن أبرز طروحات أعضاء مجلس محافظة القطيطة عدم دعوتهم لحضور اللقاءات الجماهيرية

محافظ حمص:

الفرجية لمن هم فوق

١٨ سنة

حمص - نبال إبراهيم

منطقة الكوم وعدم رش المبيدات الحشرية، أما فايز العلي فتسأل عن مصير السكن الشباني رغم الاكتتاب عليه منذ ٢٠٠٧ والتزام المكتتبين بدفع الأقساط الشهرية المترتبة عليهم، إضافة إلى الإزواجية في عمل الجمعيات الخيرية مع الهلال الأحمر وانحرافها عن عملها الأساسي، على حين أن رافت البكار طالب بمعرفة المبررات لحل مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة بالقطيطة وتكليف أشخاص بالجنة المكلفة التهيئة للانتخابات وهم خارج القطر، وطرح صالح سويد قضية المبالغ الكبيرة التي يدفعها أبناء تجمع البطحة مقابل أسعار المواد الغذائية والتبويبنة نتجة طول المسافة، ومطالب بتخصيص سيارات للخن والتسويق للبيع المباشر للمواطنين لجن إحداث صالات نظامية بالتجمع المذكور، إضافة إلى سوء توزيع مياه الشرب، وأخيراً نديم حسون الذي تسال عن مبررات عقوبة جمعية شمس الجوانل الخيرية في حضر وعدم تجديد عقدها مع منظمة الصحة العالمية.

وكان رئيس مجلس محافظة القطيطة محمد صالح المحاميد قد طالب الأعضاء بالتواصل الدائم والمستمر مع أبناء التجمعات لمعرفة مومهم ومشاكلهم، لعرضها على الجهات المعنية لحلها وتجاوزها، مشدداً على حضور جلسات المجلس وطرح كل القضايا بجرأة وموضوعية.